بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وآل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه الغرِّ الميامين. وبعد ...

أولاً التعريف بالموضوع :

يعد منصب المحافظ المنصب الأهم في مجال التنظيم الإداري المحلي وهو العامل الأكبر في تنمية المجتمع المحلي في الدولة التي تأخذ بنظام اللامركزية الإدارية المحلية ، إذ يكون المحافظ الرئيس التنفيذي الأعلى في وحدته الإدارية ويجمع في شخصيته بين الصفة الإدارية والصفة السياسية في آنٍ واحد، حيث يمثل السلطة المركزية والمحلية ويكون حلقة الوصل بينهما في الوقت نفسه كما يتمتع بصلاحيات واسعة بما يمكنه من إدارة شؤون المحافظة على وفق مبدأ اللامركزية الإدارية , فهو المسؤول عن كل صغيرة وكبيرة لذلك كان لابد من وجود جهة رقابة على هذه السلطات التي يتمتع بها المحافظ إذا ما خرج عن جادة القانون وأدى إلى التجاوز على حقوق الأفراد وحرياتهم أو تجاوز الخطوط المرسومة للسياسة العامة للبلاد أو السياسة العامة للمحافظة ومن هذا المنطلق وجدت الرقابة على المحافظ بصورها المختلفة التي تمارسها جهات مختلفة ولأجل قيام الدولة القانونية يجب تنظيم حماية مناسبة لحقوق الأفراد وحرياتهم في مواجهة الامتيازات العديدة التي يتمتع بها المحافظ إذ على الرغم من وجود العديد من القواعد التي تقيد من نشاط المحافظ إلا أن امتيازات المحافظ تبقى أكبر وأكثر , كما إن عدم وجود جزاء منظم لمخالفة تلك القواعد أي القواعد المقيدة لنشاط المحافظ فأنها لن تكون قيداً حقيقياً على نشاطه ومن هنا جاء موضوع الرقابة

السياسية على المحافظ في العراق ليكون مدار البحث ، ودراسته على وفق القانون العراقي.

ثانيا أهمية موضوع البحث:

تكتسب دراسة هذا الموضوع أهمية بالغة في واقع التنظيم القانوني وذلك بسبب حداثة التطبيق الديمقراطي للتجربة اللامركزية في العراق كما تظهر أهمية الموضوع في وقت ضعف فيه أداء المحافظون وأثرهم على الرغم من السلطات والاختصاصات الواسعة التي منحها إياهم المشرع في ظل الدستور والقانون مما أدى إلى أن يشهد العراق مظاهرات على أداء الحكومات المحلية والمحافظين خاصة , أضف إلى ذلك تجاهل السلطات الرقابية الأخرى وظيفتها الرقابية لاعتبارات عديدة منها التجاذبات السياسية والقانونية التي ترافق انتهاء خدمة المحافظ ، وردود أفعال شعبية ، كل هذه الأمور جعلتنا نخوض في هذا الموضوع وبجهد متواضع نأمل من الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا فيه .

ومما يزيد من أهمية البحث قلّة الدراسات التي تناولت هكذا موضوع ولا نبالغ أن قلنا أنها نادرة ، إذ لم يلقَ هذا الموضوع الأهمية البالغة من الباحثين والفقهاء ، إذ يلاحظ أن كثيراً من البحوث ذهبت لدراسة اختصاصات المحافظ ، أو سلطاته القانونية وأسلوب اختياره ، وتناولت بشكل عابر الرقابة السياسية على الهيئات المحلية بشكل عام ، وفي ضوء ذلك تسعى الدراسة لمعرفة الجهات التي تمارس الرقابة السياسية ومعرفة الآلية التي تتم بموجبها الرقابة السياسية على المحافظ ، لأجل الخروج بمجموعةٍ من الاستنتاجات والمقترحات التي من الممكن أن تسهم في رفد السلطة التشريعية ومؤسسات الدولة ووزاراتها في قابل الأيام.

وبناءً على ذلك يُعَدُّ موضوع البحث من أهم الموضوعات القانونية التي تحتاج إلى دراسة مستفيضة .

ثالثا مشكلة البحث:-

إن مشكلة البحث لدراستنا الموسومة الرقابة السياسية على المحافظ في العراق تتلخص في الخلل أو الغموض في النظام القانوني وكالاتي :

هل أن النصوص القانونية سواء في الدستور أو التشريعات العادية كافية لإيجاد الآلية واضحة لمراقبة عمل المحافظ ؟ وهل أوجد القانون ضمانات إدارية وقضائية كافية عند مساءلة المحافظ ؟ وهل كان المشرع العراقي موفقا في إضعاف أثر السلطة المركزية في الرقابة على المحافظ من خلال إشراك مجلس النواب في هذا الاختصاص ؟ وهل بالإمكان عد الرقابة التي يمارسها مجلس المحافظة نوعا من الرقابة السياسية لا الإدارية على عمل المحافظ من خلال التقارب الكبير بين مهام الإقليم والمحافظة غير المنتظمة في إقليم الذي أوجده الدستور العراقي؟.

رابعا نطاق البحث:-

إن موضوع دراستنا الموسومة الرقابة السياسية على المحافظ في العراق سوف يخصص للبحث في هذا الدراسة في الرقابة السياسية على المحافظ في ضوء أحكام الدستور العراقي لسنة 2005 النافذ وكذلك أحكام التشريعات العادية , لذلك سوف نستبعد الرقابة القضائية والرقابة الإدارية وكذلك رقابة الهيئات المستقلة لأنها لا تدخل ضمن الرقابة السياسية.

خامسا منهج البحث :-

اعتمدنا في دراستنا لموضوع هذا البحث على المنهج القانوني التحليلي من تحليل نصوص الدستور والتشريعات العادية واستقرائها وتحليلها وأتباع الطرق العلمية والقانونية لدراسة الموضوع مسترشدين بذلك بالمبادئ العامة التي جاء بها الفقه في هذا الإطار وآراء فقهاء القانون وأحكام القضاء

سادسا خطة البحث:

اقتضت خطَّة البحث أن تتكون من فصلين يسبقها مبحث تمهيدي نتناول فيه المركز القانوني للمحافظ في ظل النظام الإداري الحالي ويتضمن الفصل الأول رقابة الرأي العام على المحافظ وتم تقسيمه على مبحثين تناولنا في المبحث الأول رقابة الجماهير والأحزاب السياسية وخصصنا المبحث الثاني لرقابة منظمات المجتمع المدني والإعلام وبعد ذلك انتقلنا إلى الفصل الثاني الذي خصصناه لرقابة الجهات النيابية على المحافظ وضمانته تجاهها وتم تقسيم الفصل على مبحثين عقدنا الأول لرقابة مجلس المحافظة على المحافظ وعرجنا في المبحث الثاني على رقابة مجلس النواب على المحافظ وبعد ذلك يختتم هذا البحث بخاتمة نبين فيها أهم الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة

الباحث